لما يتخلله من الفواصل وان كان ما ذكر مما يحصلونه ايضا لكن يخشى
على المطلع من تلك التتمات بعد معرفة اصولها وقبل رسوخ قدمه
في مقامات التحقيق من امور مخرة كفتور الهمة عن التوحد والتعبد
بل ربما انقطع عن ذلك بالكلية وربما سقط تعظيم المراتب الوجودية
من باطنه جملة فلم ينفعل لحكم شيء منها ونظر الى ما في الوجود
بعين الاحدية لا بعين تمييز المراتب وحكمها فلم يحكم بتفاضل
ولا اولوية لعلمه بالوجه الخاص وعدم روية التفاوت الموجب
للتفاضل والقصور الغاضي بالتمييز وزال عنه في حق الاشياء
احكام الحدود والرسوم والاجناس والفصول لعلمه انها نسب
اعتبارية لا امور ذاتية حقيقية مثال ذلك بلسان العلم
الرسمي اللون جنس للسواد وهو بعينه نوع للكيف وهو ايضا فصل
للجسم الكثيف وهو ايضا خاصة لمطلق الجسم وهو بالنسبة الى الانسان
عرض عام وانما جاز ذلك لان الحيوان مثلا في كونه حيوانا شيء وذلك
الشيء يسمى الجنس الطبيعي عند اهل النظر في مجرد مفهوم كون
الحيوان هو جنس هو شيء آخر ويسمى بهذا الاعتبار جنسيا منطقيا
والمجموع الحاصل من الامرين اعني كون الحيوان شيئا ما وكونه جنسا
شيء اخر ويسمى الجنس العقلي ومجرد الجنسية والنوعية والفصلية

وكون

وكون الشيء خاصة او عرضا عاما فهو من مقولة المضاف للنوع
والجنسية نوع من الاضافة وكذلك النوعية فاذا قيل الاضافة
جنس هذه الامور فقد حمل النوع على الجنس حملا غير ذاتي
فحمل الجنسية على الاضافة وحمل النوعية على الجنسية حمل
غير ذاتي واذا ثبت انها امور اضافية صح اختلافها باختلاف
النسب والاضافات فافهم هذا وتدبره تجده من جملة ما
سبقت الاشارة اليه مما ينبغي الاحتراز عن التنبيه عليه هذا
الى غير ذلك من امور مما لو تنبه عليه السامع على المفاسد والمحذور
يحرم لظهور حكمه وفيما ذكر مقنع وبالتضرع والافتقار الى الله يباهي
معرى عن الشوايب تنكشف الحجب عما حوته هذه الاصول المنبه
عليها في هذا الكتاب شيا فشيا اذ معرفة المقصود من هذا
الكلام بمرة او مرتين من المناهل من المستحيل اللهم الا باستصحاب
حكم كشفي وفتح علمي وربط آخر الكلام باوله والحاق اوله باخره
وفي الجملة ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا
مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم كما انه الجواد المحسان ذو الفضل
العظيم يرزق من يشاء بغير حساب وها انا اذكر من بعض نتيجة
هذه الاصول ما يستدل به المستبصر على عموم حكمها وغرايب